مجلة دراسات بيت المقدس [شتاء 2016]، 2:16، 1 -18

التأسيس للنفوذ الأجنبي في بيت المقدس في عهد محمد علي باشا

محمد إلهامي

مصر

مستخلص

تعد السنوات العشر التي حكمت فيها من أهم السنوات التي ينبغي دراستها في باب التأسيس للنفوذ الأجنبي في تلك المنطقة، وهي الحقبة التي مهدت فيما بعد لعصر الاحتلال، ولإنشاء الكيان الصهيوني. لم ترحل آثار هذا الحكم برحيله عام 1841م، وإنما استطاعت القوى اليهودية –المالية على وجه التحديد– والقوى السياسية الأجنبية البناء على ما تركته هذه الفترة من تغيرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تتمكن السلطنة العثمانية من إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل. تبحث هذه الورقة في تلك التغييرات التي أحدثتها سلطة محمد علي في الشام لذلك العهد، معتمدة بشكل رئيسي على المصادر الأساسية لتواريخ تلك الفترات من شهود العيان أو من الطبقة التالية لمؤرخي هذه الفترة، بالإضافة إلى الوثائق المحفوظة لذلك العهد كـ"المحفوظات الملكية المصرية" في الأرشيف المصري، و"الأصول العربية لتاريخ سورية".

الكلمات الأساسية: بيت المقدس، مصر، محمد علي، إبراهيم باشا، العثمانيين، الصهاينة، اليهود، النصارى، الأجانب، القنصليات.

مدخل

لقد كانت مدينة بيت القدس جزءا من الشام الذي وقع تحت سياسة السلطة المصرية الشام زمن محمد علي، ولذلك لا يمكن فصل ما جرى في بيت المقدس عما جرى في عموم الشام، غير أن بيت القدس بما لها من مكانة خاصة حظيت ببعض الإجراءات

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

الخاصة التي ستتناولها هذه الورقة ضمن البحث العام في شأن الشام. وبالرغم من أن كاتب هذه الورقة له موقف مضاد من حكم محمد علي وأسرته في مصر والشام، إلا أن الورقة التزمت بالاعتماد على المصادر المعجبة بتلك الفترة والتي تكيل الثناء الكبير لمحمد علي وولده إبراهيم باشا سواء ما كان منها مصريا أو ما كان من مصادر نصرانية شامية. بالإضافة إلى الوثائق المحفوظة لذلك العهد والتي استخرجها الدكتور أسد رستم في عمليْه الكبيريْن "المحفوظات الملكية المصرية" والواقعة في أربعة مجلدات وهي عبارة عن وصف لكل وثيقة محفوظة متعلقة بالشام في الأرشيف المصري، و"الأصول العربية لتاريخ سورية" الواقعة في خمسة مجلدات. وكذلك إلى المصادر الأجنبية التي تنحاز عموما إلى جانب محمد علي و"إصلاحاته"! ولم تنقل الورقة عن مصدر وحيد كان له موقف مضاد لهذه الفترة. ولا يوافق كاتب هذه الورقة على المصطلح المشتهر لهذه الفترة بأنها "الحكم المصري" للشام، ذلك أن الشعب المصري كانوا كإخوانهم في الشام مقهورون تحت هذه السلطة، لم يختاروا سياستها ولم يوافقوا عليها، وإن دعمها كثيرون باللسان أو بالسنان بحكم غلبة السلطة وتمكنها واستقرار دولتها لقرن ونصف القرن.

محمد علي والبلاط الأجنبي

استحدثت سلطة محمد علي عددا من الإجراءات التي كان جماعها فتح أبواب الهجرة الأجنبية إلى الشام وإلى بيت المقدس على وجه الخصوص، وذلك عبر الرفع الدائم من شأن الأجانب الذين اتسع نفوذهم اتساعا واسعا وصارت لهم الكلمة العليا في معظم شؤون الحكم ما مثَّل انقلابا حقيقا في ميزان العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأجانب وبين أهالي البلاد. لقد كان بلاط محمد علي أجنبيا، وكان رجال حكمه من الأجانب، الفرنسيين خصوصا، وكانت دولته محسوبة على فرنسا في الصراع العالمي بين الإنجليز وفرنسا ذلك الوقت، وقد نقل المؤرخ إلياس الأيوبي المعجب بمحمد علي أن لفرنسا يد في توليته حكم مصر، إذ لما فشلت حملة نابليون أرادت فرنسا أن تبحث في العساكر العثمانيين عن رجل تمهد له حكم البلاد فيكون رجلها، فقام تييه ديليسبس – القنصل الفرنسي– بهذه المهمة واستطاع "اكتشاف" محمد علي، ثم أتم السفير الفرنسي في

الآستانة سبستياني المهمة بالضغط على السلطان لتوليته حاكما لمصر، ولا ينقص هذا من مهارة ودهاء محمد علي الذي أدار معركته بين القوى المصرية حتى جعل نفسه مطلبها الذي أصرت عليه في وجه السلطان العثماني[1].

ولئن كان مفهوما كثرة الفرنسيين في بلاط محمد علي إلا أن المثير للشكوك هو استكثاره من اليهود، فلقد كانت "نظرته العملية وتطلعاته الإصلاحية كانت في صالح اليهود، فلقد استخدم اليهود في الإدارة، وحررهم من الابتزازات المالية التي فُرِضَت عليهم في الماضي، بل إنه شجع هجرة اليهود إلى مصر"[2]، واليهود من ناحيتهم لم يتأخروا بل بدؤوا في التدفق على مصر ليشاركوا بقوة في النشاط الاقتصادي، حتى صارت مصر الموضع الوحيد في الدولة العثمانية التي فيها "شارك اليهود بشكل كامل في حركة الإصلاحات بتحفيز من ذلك المستبد (محمد علي)"[3].

انعكست هذه السياسة على الوضع في الشام، فقد اتخذ إبراهيم باشا عددا من الإجراءات التي قلبت الموازين، من أهمها:

أولا: تشجيع الحجاج اليهود والنصارى على التدفق إلى بيت المقدس

ما إن دخل إبراهيم باشا إلى بيت المقدس حتى أذاع أمرًا عامًا، وجهه إلى قاضي القضاة وشيخ مسجد عمر والمفتي والنائب وسائر السلطات، أزال به كل الضرائب التي كانت تؤخذ من الحجاج المسيحيين واليهود إلى بيت المقدس، هذا نصه:

> في القدس معابد وأديرة وأماكن للحج تأتي إليها من أبعد البلدان كل الشعوب المسيحية واليهودية من مختلف الطوائف الدينية. وكانت ترهق هؤلاء الحجاج إلى الآن ضرائب ضخمة في أداء نذورهم وفرائض دينهم. ورغبة منا في استئصال هذا العسف، نأمر كل متسلمي إيالة صيدا وسنجقيْ القدس ونابلس بإلغاء هذه الضرائب على كل الطرق بلا استثناء. يقيم في أديرة القدس وكنائسها رهبان ومتعبدون لقراءة الإنجيل وأداء الطقوس الدينية لمعتقداتهم. والعدل يقتضي أن تعفى من كل الضرائب التي فرضتها عليها السلطات المحلية بشكل تعسفي. ولهذا نأمر بأن تلغى إلى الأبد كل الضرائب التي تُجبى من أديرة ومعابد كل الشعوب المسيحية المقيمة في القدس من يونانيين وفرنجة وأرمن وأقباط وغيرهم، وكذلك الضرائب القديمة والجديدة التي يدفعها الشعب اليهودي. ومهما كانت الذريعة أو التسمية التي تؤخذ بها هذه الضرائب هدية عادية وطوعية أو

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

إلى خزينة الباشوات أو في مصلحة القضاة والمتسلمين والديوان وما شابه ذلك، فإنها جميعا ممنوعة منعا باتا. وتلغى على حد سواء الكفارة التي تجبى من المسيحيين عند دخول كنيسة قبر السيد المسيح أو عند التوجه إلى نهر الشريعة (الأردن). وعليكم، ما إن نقرأ هذا البيورلدي (الأمر)، أن تسارعوا إلى تنفيذه كلمة كلمة، وتوقفوا فورا جباية كل الضرائب المذكورة أعلاه وغيرها من الضرائب القائمة على العادة وكل مطلب من أديرة القدس ومعابدها العائدة إلى مختلف الشعوب [الأديان] المسيحية واليهودية، شأن الكفارات، كأمر مناف للقانون. بعد إعلان هذا الأمر سيُعاقب بصرامة كل من يطلب أقل إتاوة من المعابد والأديرة المذكورة والحجاج"[4].

وطبقا لرواية قسطنطين بازيلي السفير الروسي في يافا —وهو من أصل يوناني ومعجب بإبراهيم ومحمد علي– فقد أعلن إبراهيم باشا فيما بعد أن اليد التي تأخذ نقودا من الحجاج في جبال اليهودية سوف تُقطع، وبالفعل قطع يد اثنين أو ثلاثة، *"فلم يعد أحد يجرؤ على انتهاك قانونه"* [5].

وإلى هذا فقد وجَّه محمد علي إلى إصلاح أديرة رهبان الروم في يافا وقيسارية، وبنى محجرا صحيا في يافا للحجاج الروم القادمين إلى بيت المقدس، ثم وجه إلى شريف باشا بوجوب تقديم المساعدات الإدارية اللازمة لمدير الحجر الصحي، وجعل ما يدفعه أولئك الحجاج تحت تصرف رهبان الروم والأرمن[6]، وهو إجراء يدل على حرصه أن يكون لهم استقلال مالي! وهو أمر غريب على سياسة رجل يؤسس دولة حديثة ونظامه الاقتصادي احتكاري!!

ولم يكن أمر إبراهيم باشا خاصا ببيت المقدس وحده، بل كان برنامجا لسياسة إبراهيم إزاء المسيحيين السوريين، وكانت كلماته *"تشكل عصرا جديدا بالنسبة إلى المسيحيين في الشرق"*[7]. انتعش وضع اليهود والنصارى الأجانب وغير الأجانب، وقد أعيد ترميم وبناء *كُنُسٍ* جديدة[8]، بلغ عددها تسعة معابد لليهود وصفتها وثيقة بأنها *"أُنشِئَت من جديد بالقدس"*[9]، وهذا أمر *"لم يُعهد له نظير في الإمبراطورية العثمانية أن يُمنح المسيحيون الحرية لتجديد معابدهم وأديرتهم في كل مكان، وحتى لبناء الجديد منها دون أن يشتروا شهادات من المحكمة الإسلامية (إعلاما) بضرورة أعمال التصليح والبناء ولا إذنا من السلطات المحلية"*[10]، وقد وقع الخلاف أحيانا بين اليهود أنفسهم حول بناء معابد جديدة أم

استثمار الأماكن في بناء مساكن لاستيعاب اليهود المهاجرين المتدفقين الذين لا يجدون مأوى لهم[11]. بمعنى أن بيت المقدس عانى يومذاك من فائض في المعابد اليهودية وفائض في الهجرة اليهودية.

ومع كل هذا الاهتمام بمعابد وكنائس اليهود والنصارى فإن المساجد تعرضت لاستفزازات قاهرة، فقد انتزعت بعض المساجد وحولتها إلى منازل للعساكر "حتى *المسلمين كادت تفقع مرايرهم*" وهم عاجزن لا يستطيعون فعل شيء[12]، وهذا غيض من فيض إذ أن سياسة إبراهيم باشا تجاه المسلمين وأهالي البلاد حافلة بالغرائب والفظائع غير أنه أمر لا يدخل في نطاق بحثنا هذا.

كذلك فقد سُمِح لليهود والنصارى بما لم يكن لهم قبل ذلك مثل زيارة قبر النبي يعقوب[13]، وهذا كله كان يعني انقلابا في خرائط القوى الاقتصادية والاجتماعية والدينية في البلاد. وفي النهاية أدت تدابير إبراهيم وإسقاطه أي ضرائب على الحجاج الأجانب القادمين إلى القدس ثمارها، إذ "*فتحت للحجاج الطريق إلى فلسطين، ففي السنتين الثانية والثالثة من الحكم المصري بلغ عدد اليونانيين والأرمن الذين توجهوا من كل المناطق التركية إلى القدس 10 آلاف شخص*"[14]. ثم تضاعف هذا العدد في السنة التالية (1834م) وفيها أمر إبراهيم بفتح "*درفة الباب الثانية أي درفة باب القيامة لأن من عهد سيدنا عمر الخطاب [هكذا[15]] لم انفتحت وأمر أن لا يكون غفار (خفر) في الدروب ولا ورقة في باب القيامة وأن الزاير لا يحط (شيئاً) لا كلي ولا جزئي [أي: لا ضرائب] فبهذا السبب اجتمع زوار كثير*"[16]. وقد فتُحت هذه التسهيلات دون أي استعدادات أو إجراءات تنظيمية، حتى أن الحجاج تزاحموا على كنيسة القيامة إلى درجة أن أهلك بعضهم بعضا، وقُتِل منهم مائتين وكاد إبراهيم باشا نفسه أن يهلك لولا أن أُنْقِذ بصعوبة[17]. وهو ما يثير الحيرة والشك حول مغزى هذا الاستعجال في إعطاء كل تلك التسهيلات التي لا تتحملها البنية التحتية للمدينة المقدسة.

لكن الأمر لم يقتصر على الحجاج فحسب، بل فُتِحت بيت المقدس للأجانب ولو بغرض التنزه والسياحة، ثم تحميهم بمجموعات عسكرية، وهو أمر اندهش له اليوناني

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

الذي يعمل قنصلا لروسيا، ورأى فيه مجرد إهانة للمشاعر الدينية للشعب بلا فائدة، يقول: "*عوضا عن أن يقتصر الباشا على اللجم الحكيم لتعصب الشعب، أهان بلا فائدة شعور الشعب الديني نفسه، وسُمِح للكثير من الرحالة الأوروبيين بزيارة مسجد عمر في القدس الذي يعتبر قدس الإسلام الثاني بعد حرم مكة. لا شيء كان في وسعه أن يثير وساوس أشد لدى سكان القدس المتعصبين. لقد نشج خدم مسجد عمر المسنّون لهذا الانتهاك الذي لم يعهد له نظير من قبل في العالم الإسلامي، وفي كل مرة عند زيارة الأجانب للمسجد كان على السلطات المحلية أن تحيط نفسها وضيوفها بفصيلة عسكرية لدرء فورة التعصب في المشاهدين*"[18]. ومما هو مثير للدهشة أن إبراهيم باشا وهو مهزوم ومنسحب ومضطر لتسليم البلاد، جَمَعَ أعيان دمشق ليختاروا الحاكم الذي سيسلم له المدينة ثم أعلن فيهم "*ألا يمسوا النصارى واليهود بسوء، فإذا هم لم يرعوا أوامره يرتد إليهم بقوة من جيشه ويحل بهم أشد العقاب*"[19]!

أثمر كل هذا تضخما كبيرا في أعداد اليهود والنصارى مقارنة بعدد المسلمين في مدينة بيت المقدس، وطبقا لإحصائية غربية فقد بلغ تعداد سكانها في العام (1850م): 535 مسلمون، 3650 مسيحيون، 6000 يهود[20]. أي أن اليهود صاروا أغلبية ساحقة بينما صار المسلمون أقلية صغيرة.

ثانيا: تقديم التسهيلات للأجانب

كان من أول ما فعله إبراهيم في الشام أن "*أذن للتجار الأجانب بأن يبتاعوا ويبيعوا في داخل البلاد، وقد كان محظورا عليهم الإتجار مع غير بعض الموانئ في الساحل*"[21]، وتظهر الوثائق أن محمد علي سمح للإنجليز ولغيرهم من الأوروبيين بتجارة التنباك بغير تدخل ولا إشراف من الدولة، برغم أن مستندهم في هذا فرمان مبهم غامض[22]، كذلك فقد فتح إبراهيم باشا "*أبواب دمشق للأوروبيين، وكان دخولها محرما عليهم*"[23]. ويروي داود بركات، في كتابه الذي ألفه لمدح إبراهيم باشا، أن الحكومة المصرية "*سَهَّلت قدوم الإفرنج من مرسلين وتجار وسواهم، فأنشأوا المدارس*"[24]، لكن الذي كتمه ولم يظهره كشفته دراسات يهودية أخرى تحدثت عن المدارس التي أسسها اليهود الأوروبيون أمثال موسى

مونتفيوري وأدولف كريميه وسلومون مونك الذين قصدوا إلى إنشاء مدارس حديثة يتعلم فيها الشباب اليهودي بالمعايير الحديثة[25]، ليتحقق لهم نوع الاستقلال التي تجعلهم "*ليسوا بحاجة لليهود الغربيين للدفاع عنهم*"[26].

وبعد أن كانت الوظائف العليا الحساسة محظورة على غير المسلمين، قلدت الحكومة المصرية "*من المسيحيين الوطنيين والإفرنج الوظائف في الجيش والدولة، ومنحتهم الرتب والألقاب*"[27]، حتى في بيت المقدس صار الأجانب مشاركين في الحكم والإدارة، فقد رُتِّب "*مجلس شورى القدس*" الذي يتولى التنظيم الإداري فيها على نمط لا سابقة له، إذ صار مكونا من أربعة عشر عضوا فيه ممثل عن اليهود "الخواجة رونه"، وممثل عن الأجانب "يوسف" وممثل عن الأرمن "ياقوب حاسر"، وكان القائم على خزينة بيت المقدس "الخواجة أنطون أيوب"[28]. وصاروا يطالبون بالترخيص بمشروعات اقتصادية، وقد سُمِح للحاخام الإسرائيلي بإنشاء طاحون كبير، كما سُمِح لليهود بتعليم الجنود صنع العباءات[29]، وطلبوا كذلك الترخيص "*لهم بمشترى الأملاك وأراضي الزراعة وتعاطي الحرث والزرع وتعاطي البيع والشراء وبيع الأغنام والأبقار، وتعاطي مَصَابِن ومعاصر*[30] *بناء يدفعوا المرتب للميري مثل الرعايا، هذا مضمون استعلامهم*" وأرفق بهذا الطلب رأي مجلس شورى القدس الذي يرفض الموافقة على هذا المطالبات التي "*ما سبق لها أمثال*" والتي هي تصرف في أراضي "*ميرية ووقفية، فالتماسهم بذلك لا يوافق حكم الشريعة ما عدا تعاطي البيع والشرا بالتجارة التي يجلبوها من بلادهم من أنواع التجارة*"[31].

ثالثا: تضخم نفوذ القناصل الأجانب

افتتحت القنصلية البريطانية في القدس لأول مرة في عهد سلطة محمد علي (1839م)، وهي القنصلية التي ستتولى حماية اليهود والبروتستانت المسيحيين في بيت المقدس والشام، وستبذر في هذه الأرض البذور الأولى للصهيونية بما كان لها من النفوذ، وكان ويليام تيرنر يونج أول قنصل في القدس، و "*قد اهتم على وجه خاص بيهود الإشكنازيم، وأيضا كانت بريطانيا تود إنشاء "محمية" لها في القدس احتذاء بفرنسا وروسيا حيث إنه لم تكن هناك طائفة بروتستانتية يسبغ القنصل عليها حمايته، فقد وجد أن اليهود الأوروبيين كانوا دون*

كفيل أجنبي، ومن ثم نَصَّب نفسه راعيا لهم... وبحلول شهر ديسمبر من عام 1938، ونتيجة لمساعي يونج الحميدة تم السماح للجمعية اللندنية لترويج المسيحية والتي تُعرف أيضا "بجمعية لندن لليهود" بالعمل في القدس. وبدأت طلائع المبشرين البروتستانت في الوصول إلى المدينة المقدسة"[32].

لقد أسست سياسة إبراهيم لنفوذ القناصل الأجانب، إذ كانت القوانين تدفع بالأموال —ومن ثم النفوذ والعلاقات الاجتماعية– لتستقر في حجر القناصل، لقد *"أتيح للأجانب ولقناصل الدول أن يكونوا أحرارا في البلاد، وأن يتَّجروا بلا عائق ولا مانع مع أن تجارتهم كانت محصورة ببعض الموانئ، ولكن القناصل الذين اتخذوا الامتيازات تكأة لهم أَلَّفوا من أنفسهم دولة في الدولة، وكانوا يعطون الحماية لمن أرادوا. وبما أن متاجر الأجانب كانت تدفع 3 بالمائة ومتاجر الرعية كانت تدفع 20 بالمائة، فقد أخذ القناصل أكثر التجار تحت حمايتهم ليعفوا من زيادة الرسوم الجمركية"*[33].

وقد استثمر اليهود هذا الوضع المريح فأقدموا على محاولة الاستيلاء على حائط البراق من المسجد الأقصى، وأعانهم على هذا القناصل، وقد احتفظت لنا السجلات بوثيقة تتضمن شكوى شيخ المغاربة في بيت المقدس إلى إسماعيل عاصم حكمدار حلب من أن اليهود ما زالوا يتعاظم أمرهم ويزيدون في الإيذاء عند حائط البراق، فمن بعد ما كانوا يزورون الحائط زيارة عادية هادئة صارت تتعالى أصواتهم وتتكاثر أعدادهم ويزيدون طقوسهم حتى كأنه صار كنيسا لهم، ثم أرادوا أن يُبَلِّطوا الأرض التي أمام الحائط، وهو أمر جديد لم يسبق لهم أن تجرأوا عليه، ثم إنه سيؤدي إلى إغلاق طريق مؤدٍ إلى وقف إسلامي آخر بتلك المنطقة، وقد دُعِمت شكوى شيخ المغاربة بقرار من "مجلس شورى القدس"، ومن ثَمَّ قرر إسماعيل عاصم منع اليهود من إحداث شيء جديد، لكن ما لبث أن جاء أمر من القنصل الإنجليزي إلى متسلم القدس بأن يسمح لليهود بما أرادوا، فأصدر متسلم القدس أمرا بالسماح، ثم اعترض مجلس شورى القدس، فرُفِع الأمر لإبراهيم باشا الذي لم يبال به وفوض إسماعيل عاصم في القرار، وهو ما مآله عمليا إمضاء رغبة اليهود المدعومة بقوة القنصل الإنجليزي[34].

وكان القناصل يستخدمون نفوذهم في الدفاع عن غير المسلمين من أهالي الشام، ومن غريب ما وقع في مثل هذا الأمر أن المسلمين كانوا يتخذون زي اليهود ليتخلصوا من التجنيد الذي لم يكن يشمل اليهود والنصارى، فانتبه إلى هذا المكلف بجمع، أو بالأحرى: خطف، الشباب للتجنيد فأخذ يجمع الكل، فأخذ ضمن من أخذهم جملة من اليهود والنصارى، ورغم أن الخطأ لم يستغرق سوى ساعات إذ بدأ شباب اليهود والنصارى يعودون في عصر اليوم نفسه إلا أن السلطة عاقبت اليوزباشي الذي لم يتحقق في جمعه أُخِذ منه سيفه ونيشانه وضُرِب بالسياط أمام القنصل الفرنسي بودين وأُنْزِل رتبتيْن[35].

وذات يوم وقعت جريمة قتل لأحد رهبان النصارى (حادثة البادري)، فجندت لها سلطة الشام كل طاقتها للبحث عن الفاعلين، واتخذت التعذيب سبيلا حتى على يهودي مشتبه فيه، ومع هذا فقد حضر إليهم يهودي إفرنجي تدل الدلائل على معرفته بالمجرمين وحاول التشفع في اليهودي المعذَّب، ثم خرج ولم يُعتقل أو يُحقق معه ولم يُتَتَبَّع، رغم أن خروجه كان لإنقاذ القتلة الذين لم يعترف عليهم بعد اليهودي المقبوض عليه! ثم وبعدما ثبتت التهمة عليهم بالاعتراف والإقرار جاء قرار سيادي من محمد علي بالعفو عنهم لما تحرك إليه اليهود الأوروبيون[36]!

ولقوة نفوذ القناصل كان إبراهيم باشا رغم قسوته العنيفة على من يتمردون عليه لا يستعمل نفس تلك القسوة مع غير المسلمين، فمن ذلك أنه حين خرَّب الكرك أمهل النصارى ثلاث ساعات يخرجون فيها من البلد وينقلون منها ما استطاعوا من أرزاقهم، ثم اجتاح البلد ونفذ فيها مذبحته فكان عساكره يقتلون من لقوه وينهبون ما وجدوه ثم جعل البلد ركاما[37]. وتسجل وثيقة عسكرية جملة غريبة ترد في أمر موجه إلى خفتان باشا في جهة دمشق يقول: "*نظرا لقيام النصارى في جبل الدروز اجمعوا الهناديين وامكثوا بأثقالكم حيث أنتم وليس لكم أن تعتدوا عليهم في هذه الآونة لأني أريد أن أخمد فتنتهم دون أن أمسهم*"!! ثم نجد وثيقة أخرى بأمر عسكري آخر إلى سليمان باشا "*بإبداء النصح والعظة إلى الثوار*"، ويتكرر هذا الطلب بالنصح والعظة[38]!!

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

ومما يُرثى له أن المسلمين اضطروا أن يمتهنوا أنفسهم للقناصل للنجاة من بطش سلطة إبراهيم، وذلك أن قوانين التجنيد الإجباري –التي كانت في ذلك الوقت استعبادا لا رحمة فيه ولا أمل في النجاة منه– كانت تشمل المسلمين ويُعفى منها المسيحيون واليهود، فكان المسلمون "*ذوو المقام النبيل يعملون قواسين وخدما وسواسا عند القناصل الأوروبيين، وحتى عند وكلائهم وتراجمهم من أتباع السلطان، ومن الرعايا المحتقرين ليتجنبوا خدمة الصف استنادا إلى المعاهدات التي تضمن حصانة العاملين في القنصليات*"[39].

لقد أهين الشعور الديني للمسلمين بشدة –كما يقول قسطنطين بازيلي– حتى كان بعضهم يقول لبعض "*الدولة صارت دولة نصارى خلصت دولة الإسلام*"[40]، وقد بلغ الحال في ثورة الشام الأولى أن شابا تركيا ذهب من يافا إلى نابلس حيث صنع صليبا من الخشب، وصعد إلى مئذنة الجامع الكبير في نابلس وبيده ذلك الصليب، فأخذ يصيح من فوق المئذنة: هل ذهب دين محمد وانقضى؟ هل ارتفع الصليب على الهلال؟ من كان منكم مسلما فليقاتل هذا النصراني إبراهيم باشا[41].

ويمكن اختصار الانقلاب الذي تم في أحوال الأجانب والقناصل في قصة المستر فارين القنصل الإنجليزي، فقبل حقبة محمد علي لم يكن يستطع أجنبي "*التجول في البلاد إذا لم يكن مرتديا بالملابس الوطنية أو يحرسه الجند، حتى إن إنكلترا عينت المستر فارين قنصلا لها في دمشق في سنة 1829، فلم يستطع دخول دمشق وأقام في بيروت*"[42]، وظل مقيما أربع سنوات حتى استولى إبراهيم باشا على دمشق، فرتَّب له دخولا أسطوريا أورده مؤلف "مذكرات تاريخية" على هذا النحو:

> كان ترتيب دخوله (هكذا) طَلَع لملاقاته عمر بك أمير اللواء، واستنظره في قصر عبد الرزاق باشا الذي بالمرجة، وصُحْبته ألف عسكري نظام، وكان برفق القنصل حاضر من بيروت أربعة وعشرون خيال في بيارق النظام، وقواصته عدة ثمانية وعبدين وتراجمين ثلاثة وكيخية وخزندار، وحول في قصر عبد الرؤوف باشا عند عمر بك وتفكجي باشي واستقام مقدار نصف ساعة، وقام ركب، ومشيوا قدامه ألف عسكري نظام في الموسيقا، وبين باشي وبعده ثلاثين قواص من قواصه الوزير، بعده الخيالة الذين حضروا معه من بيروت ببيارقهم، وبعده التفكجي باشي وجماعته، وبعده قواصته لابسين طقومة وردي جزايرلي مقصب، وبيدهم عصي فضة مكوبجين

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

(ذات قبضة) على كسم صليب، وبعدهم التراجمين في الشالات الكشمير في الخيل المنظومة، وبعدهم القنصل راكب على راس خيل من الخيول الجياد، عدته مشغولة في الصرما، ولابس على راسه برنيطة محجرة بالألماس، وفي راسها جملة ريش أبيض وأحمر، ويرمي سلام، ووراه كيخية وخزنداره وعبيده، وتنظر العالم [أي: وترى الناس] منتشرة من عند قصر المرجة شي لا ينحصى. وحكم طريقه على الدوالك، على بيت يوسف باشا، على باب السرايا، على سوق الأروام وسوق الجديد، على باب القلعة، على باب البريد، على سوق الحرير، على البزورية، على ماذنة الشحم، على الخراب، على طالع القبة، على حمام المسك، على باب توما، على حمام البكري، على زقاق القميم (القميلة)، على بيته، فكانوا قبل بمدة آخذين له بيت قزيها الذي قدام قناية الحطب، ودخلوا العساكر جميعها لعند بيته فحالاً رفعوا له البندير فوق باب البيت على راس السطوح، وثاني يوم وضع فوق باب البيت نيشان المملكة (الآرما) مصور فيها تاج الملك وحصان وسبع، وكان يوجد قدام باب بيته على مدة سبعة ثمانية أيام مثل فرجة الحاج (بكثرة) الناس فوق بعضها بعض هذا ما كان من مادة دخول القنصل[43].

وهكذا صار القناصل قوة فوق قوة السلطة نفسها، وقد استمر إنشاء القنصليات الأجنبية التي أسس محمد علي لوجودها حتى بعد رحيل سلطته؛ فلقد صار النفوذ الأجنبي قوة حقيقية قائمة، وصار ذلك النفوذ موضع تنافس غربي لا تقوى الدولة العثمانية في حالها آنذاك على اقتلاعه، "*فخلال السنوات الخمس عشرة التالية كانت فرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا قد فتحن قنصليات لها في المدينة المقدسة، وأصبح هؤلاء القناصل ذوي حضور بالغ الأهمية في المدينة... بيد أنه كان لكل منهم أجندته السياسية، وكثيرا ما أدى ذلك إلى الصراع في المدينة المنقسمة على نفسها بالفعل. ووجد السكان المحليون أنفسهم طرفا في صراعات القوى الأوروبية*"[44].

رابعا: إنشاء مشاريع لترسيخ النفوذ الأجنبي

لا شك أن المآل الطبيعي لانفتاح دولة محمد علي على الأجانب ثم حربها الدائمة مع العثمانيين كان يميل بالاقتصاد والمشاريع في منطقة الشام إلى كفة الأجانب، وفي الوقت الذي سمح إبراهيم باشا بكل ما سبق من تسهيلات للأجانب، فإنه اتخذ قرارا بمنع السفن التركية من النزول بموانئ الشام، ومنع القوافل الآتية من الأناضول من دخول الشام تخوفا

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

من أنها تحمل البارود مددا للثائرين عليه، مما سبب أزمة تجارية شديدة[45]. هذا مع أن القناصل سيمدون الثوار على إبراهيم باشا في مرحلة لاحقة حين أريد طرده من الشام، ولن يستطيع أن يفعل معهم مثلما فعل مع سفن العثمانيين.

لكن المحاولة الأخطر كانت مع رجل المال اليهودي الأشهر موسى مونتفيوري، الذي استقبله محمد علي بالبشاشة والترحاب في القاهرة، وهذا الرجل هو صاحب أهم وأقوى محاولة لتوطين اليهود في فلسطين قبل هرتزل، وكان له طموح واسع ومعلن[46] نحو استيطان اليهود لفلسطين من خلال شراء الأراضي الواسعة لزراعتها، وكانت أمانيه المنشورة تدل على ضخامة الآمال التي فجرتها سياسة محمد علي لدى اليهود، فهو يريد منه "*أن يؤجر لنا مائة أو مائتي قرية لمدى خمسين سنة في مقابل عشرة أو عشرين في المائة تدفع في الإسكندرية من قيمة الإيجار تدريجيا، ويجب أن تكون هذه القرى حرة مجردة من كل مانع ومحذور، أي طليقة من قيود الضرائب والإتاوة كل مدة الإيجار. وللزارعين الحث في بيع تلك الحاصلات في أي بلد من بلدان العالم*"[47]، ومع هذا فإن الرواية اليهودية تقول بأن استعداد محمد علي كانت أعلى من طموحات مونتفيوري نفسه لكن المشكلة كانت في أن السلطان هو وحده المخول بالتصرف في الأراضي على هذا النحو، أما محمد علي فقد تعهد لرجل المال اليهودي "*بالترخيص لليهود في شراء أية مساحة يستطيعون أن يجدوها في ربوع سورية*[48]. *ويرغب السلطان في أن يمنحها لهم بمجرد طلبهم. وقال: يمكنكم والحالة هذه أن تنتخبوا حكاما يقع اختياركم عليهم للإشراف على مقاطعات فلسطين بأسرها. وإنني لا أدخر وسعا في سبيل معاونتكم وشد أزركم في إنجاز هذا المشروع الحميد المفيد*"[49].

كذلك أراد مونتفيوي تأسيس عدد من البنوك في سلطان محمد علي كجزء من خطته لإعادة توطين اليهود في فلسطين[50]. وكان بالمرستون —وزير الخارجية البريطاني– صاحب النفوذ الواسع في حكم محمد علي حريصا على تحقيق أوضاع مريحة لليهود في الشام، وكان يرتب لمونتفيوري اللقاءات بالشخصيات التي يمكنها أن تحقق له أحلامه[51]. كان غرض مونتفيوري "*توفير وضع متميز لليهود وقدر كبير من الاستقلال الذاتي وتنمية*

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

المشاريع الزراعية والصناعية في فلسطين حتى يحقق اليهود الاعتماد على الذات. وفي المقابل اقترح مونتفيوري تأسيس البنوك في المدن الرئيسية في المنطقة لتقدم التسهيلات الائتمانية للمنطقة بأكملها، وقد ساهم مونتفيوري في تأسيس بعض المستوطنات الزراعية في الجليل ويافا، وأسس أول حي يهودي خارج أسوار مدينة القدس، كما أسس بعض المشاريع الصناعية"[52]. لكن مشاريع مونيفوري قُضِيَ عليها مع انتهاء الحكم المصري للشام وعودته تحت سلطة الخلافة العثمانية[53]، إلا أن ما أسس له من مشاريع عمليا، وما تمتع به من نفوذ لدى الإنجليز، وما نشأ في الأذهان من خطة توطين اليهود، كل هذا جعله ينجح في "*إقناع السلطان العثماني بمنح الامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب لليهود في جميع أرجاء الإمبراطورية، وهو ما ساهم بدون شك في تحويلهم إلى عنصر أجنبي منبتّ الصلة بالمنطقة وذي قابلية خاصة للتحول إلى جماعة وظيفية استيطانية*"[54].

ولم يكن مونتيفوي وحده الذي أيقظت أحلامَه سياسةُ محمد علي، بل لقد نشر شارل فورييه كتابه "الصناعة الزائفة" عام (1835 - 1836)، وهو يقترح فيه التخلص من المشكلة اليهودية بطردهم إلى بلاد الشام وتوطينهم في فلسطين وسوريا ولبنان، وكان شارل فورييه من أهم المفكرين الاشتراكيين، وهو يرى أن التجارة هي مصدر شرور العالم وأن اليهود تجسيد للتجارة وأنهم بلا ولاء ولا انتماء إلا للمال، ولا بد للمجتمع أن يتخلص منهم بالدمج أو بالطرد[55]. كذلك فقد نشر شافتسبري (1838م) في مجلة كوارترلي ريفيو (وهي من أكثر المجلات نفوذاً في ذلك العصر) عرضاً لكتب أحد الرحالة إلى فلسطين، ليتوصل منه إلى القول بأنها أرض مناسبة يُنقل إليها اليهود كأيدي عاملة ومهارات تمارس زراعة المحاصيل التي تحتاجها انجلترا، ويكون القنصل الإنجليزي في القدس هو المشرف على هذا الشأن وهو الوسيط بين اليهود وبين السلطان العثماني، وبعدها بعامين كتب هو نفسه وثيقة قدمها إلى بالمرستون (25 سبتمبر 1840م) يسهب فيها في فائدة هذا المشروع لبريطانيا[56].

إن تأمل تاريخ تلك الفترة يقضي بأن فكرة إنشاء وطن لليهود في فلسطين لم تكن لتتوقد لولا ما أتاحته سياسة محمد علي من آمال، فلقد فكرت أوروبا —وعلى رأسها

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

بريطانيا- في ذلك الوقت أن تتخلص من مشاكلها الثلاثة الكبرى دفعة واحدة بهذا الحل "*توطين اليهود في فلسطين*"، فتتخلص بهذا من المشكلة اليهودية الداخلية، ومن الدولة العثمانية "*المسألة الشرقية*" بتقسيمها وزرع كيان معاد في قلبها، وقطع الطريق على التمدد الروسي في الشرق. وحاول بالمرستون تسويق المشروع عند السلطان العثماني بدعوى أن إيجاد كيان يهودي يقطع الطريق على أطماع محمد علي أو أي من خلفائه في التمدد نحو الشام!!

ولهذا ففي تلك الفترة انتشرت مسألة الصهيونية بين السياسيين حتى من غير اليهود من بعد ما كانت منحصرة في الأدباء والعاطفيين والمبشرين الإنجيليين، وكتبت التايمز أن المسألة "*أصبحت قضية حقيقية مطروحة على المستوى السياسي*"، كما نشرت جريدة جلوب اللندنية (القريبة من وزارة الخارجية) مجموعة مقالات عام 1840/1839 تؤيد فيها مسألة تحييد سوريا (وضمنها فلسطين) وتوطين أعداد كبيرة من اليهود فيها. وقد حازت المقالات موافقة اللورد بالمرستون. وقد نوقش في مؤتمر القوى الخمس الذي عُقد في لندن عام 1840 مسألة تحديد مستقبل مصر. وفي ذلك العام، كتب بالمرستون خطابه إلى سفير إنجلترا في الأستانة يقترح فيه إنشاء دولة يهودية حماية للدولة العثمانية ضد محمد علي. وقدَّم الكولونيل تشرشل عام 1841 مذكرة لموسى مونتفيوري يقترح تأسيس حركة سياسية لدعم استرجاع اليهود لفلسطين لإقامة دولة محايدة (أي في خدمة الدول الغربية)"[57].

خاتمة

وصف قسطنطين بازيلي إبراهيم باشا بأن فيه "*إلحادٌ راسخٌ ماجن، فقد كان هو نفسه وشريف باشا [حاكم دمشق]، وعلى إثرهما كل أكابر الأعيان المصريين تقريبا، يكنون في أعماق نفوسهم احتقارا شديدا للقبيلة العربية كلها، وبدوسهم على أوهامها داسوا في الوقت نفسه قوانين الإسلام الجذرية. كان إبراهيم يعب الشمبانيا علانية في دمشق وفي كل مدن سورية... ولم يكن تهتكه خافيا على الشعب؛ نادرا ما كان يظهر في المسجد، ولم يكن في ساعات الصلاة يقوم بالوضوء الشرعي، ولم يكن يصوم رمضان، وكان المحيطون به يتباهون بتحررهم الفكري على نحو صبياني*"[58]. لقد ظل الشاميون يتحينون

الفرص للانقلاب على محمد علي، حتى لقد نفذ بعضهم انشقاقات عسكرية في وقت معركة نصيبين بين الجيش المصري والجيش التركي[59]، واستمروا على هذا الحال حتى انتهاء الحكم المصري (1840م)، حتى لقد كانوا يهاجمون القوات المصرية لدى انسحابها من الشام ويوقعونها في كمائن محكمة حتى لقد تضاءل الجيش المصري إلى النصف بعد المقاتل والأزمات وظروف الطريق وهرب المجندين السوريين منه، فلم يبق منه إلا نحو 36 ألفا فقط[60].

لا تزال آثار دولة محمد علي تبرز بنفسها في مصر والشام، ولا يزال كفاح المصريين والشاميين ضد الدولة العلمانية العسكرية التي أسسها محمد علي في مصر، وضد النفوذ الأجنبي الذي أسس له في الشام، لا يزال مستمرا، وإن قدر مصر والشام أن يكونا مرتبطيْن، فإن نجاح كفاح المصريين سيعود بالأثر المباشر على تضعضع النفوذ الأجنبي في الشام والذي صار متجسدا في دولة خبيثة سرطانية، تلك الدولة لا يتهددها شيء قدر ما يتهددها استعادة المصريين والشاميين لبلادهم.

الهوامش

1 انظر: إلياس الأيوبي، **تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل**، ط2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996م). 328/1 وما بعدها. وهو ينقل هذا عن مذكرات فريدناند ديليسبس ابن القنصل الفرنسي المذكور، وصاحب امتياز قناة السويس.

2 ميخائيل فنتر، **علاقات اليهود مع السلطات والمجتمع غير اليهودي**، ضمن: يعقوب لانداو (تحرير)، "**تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية**"، ترجمة جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد، تقديم ومراجعة: محمد خليفة حسن، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000م) ص522.

3 Stanford J. Shaw, **The Jews of the Ottoman Empire and the Turkish Republic**, (Hampshire: Macillan Press LTD, 1991), p. 158.

4 قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ترجمة: طارق معصراني، (موسكو: دار التقدم، 1989م) ص114؛ داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832م**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2014م)، ص35.

5 قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ص116.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

6 أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصرية**، 134/3. (وثيقة رقم 4637 بتاريخ 16 ربيع الأول 1252هـ = 1 يونيو 1836م)

7 قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ص115، 162.

8 مما يثير الانتباه هنا أن استيلاء إبراهيم باشا على بيت المقدس كان بتاريخ (3 رجب 1247هـ = 8 ديسمبر 1831م)، ونجد وثيقة مؤرخة بـ "أوائل رجب" فيها تصريح من قاضي بيت المقدس إلى حاخام اليهود برتميم كنيس اليهود في بيت المقدس، أي أن ترميم معابد اليهود كان أولوية أولى لدى إبراهيم سابقة حتى على تمكين سلطته في باقي أنحاء الشام، إذ لم تكن عكا قد سقطت أمامه بعد، وهي في ذلك الوقت عاصمة الإقليم ومركز قوته، وفيها الجزار باشا وجيشه. انظر الوثيقة في: أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصرية**، 136/1، (وثيقة رقم 364).

9 أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصرية**، 296/4 وما بعدها، (وثيقة رقم 6206 بتاريخ 4 محرم 1256هـ)، 385/4 (وثيقة رقم 6341 بتاريخ 16 ربيع الآخر 1256هـ).

10 قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ص162. وينبغي لفت النظر إلى ما أشار إليه المؤلف نفسه من أن التقييدات القانونية إنما كانت في حالة تشابك القضية بين المقدسات الإسلامية والمسيحية واليهودية خصوصا في بيت المقدس، أما ما كان شأنا داخليا بين أهل الدين الواحد فلم يكن يحتاج لهذه التقييدات.

11 كارين أرمسترونج، **القدس: مدينة واحدة عقائد ثلاث**، ترجمة: د. فاطمة نصر ود. محمد عناني، (القاهرة: سطور، 1998م)، ص564.

12 مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا**، تحقيق وتقديم: أحمد غسان سبانو، (نسخة إلكترونية)، ص66.

13 أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصرية**، 326/2، (وثيقة رقم 3015 بتاريخ محرم 1249هـ).

14 قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ص117.

15 كتاب مذكرات تاريخية هو مصدر معاصر في غاية الأهمية لكنه مجهول المؤلف، ويكثر في عبارته العامية الدمشقية والأسلوب اللغوي الركيك، ولذا ننبه أننا لم نتدخل في العبارة إلا حيث يتحتم التوضيح بين معقوفين [ ]، مع إضافة بعض التشكيل وعلامات الترقيم عند الضرورة.

16 مجهول، **مذكرات تاريخية**، ص69.

17 مجهول، **مذكرات تاريخية**، ص70.

18 قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ص165.

19 داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم**، ص185؛ قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ص259.

20 كارين أرمسترونج، **القدس**، ص567.

21 داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم**، ص133.

22 أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصرية**، 135/3، (رقم الوثيقة 4642 بتاريخ 22 ربيع الأول 1252هـ = 7 يونيو 1836م).

23 داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم**، ص132.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

24 داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم**، ص189.

25 Stanford J. Shaw, **The Jews of the Ottoman Empire**, p. 158.

26 Jonathan Frankel, **The Damascus Affair**: **'Ritual Murder'**, **Politics**, **and the Jews in 1840**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p.376.

27 داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم**، ص189.

28 أسد رستم، **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا**، (بيروت: منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأمريكية في بيروت) 224/5، 226.

29 أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصرية**، 326/2، (وثيقة رقم 3012، 3015 بتاريخ محرم 1249هـ).

30 جمع مصبنة من صناعة الصابون ومعصرة.

31 أسد رستم، **الأصول العربية لتاريخ سورية**، 65/3، 66. (وثيقة بتاريخ 24 محرم 1253هـ)

32 كارين أرمسترونج، **القدس**، ص565، 566.

33 داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم**، ص143.

34 أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصرية**، 294/4 وما بعدها، (رقم الوثيقة 6205 بتاريخ 4 محرم 1256هـ)

35 مجهول، **مذكرات تاريخية**، ص80، 81.

36 مجهول، **مذكرات تاريخية**، ص117، 121، 122؛ وانظر: إيلي ليفي أبو عسل، **يقظة العالم اليهودي**، (القاهرة: مطبعة النظام، 1934م)، ص154.

37 مجهول، **مذكرات تاريخية**، ص78.

38 أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصرية**، 356/4 (وثيقة رقم 6312 بتاريخ 3 ربيع الآخر 1256هـ).

39 قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ص162.

40 مجهول، **مذكرات تاريخية**، ص59، 60.

41 داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم**، ص139.

42 داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم**، ص189؛ مجهول، **مذكرات تاريخية**، ص25.

43 مجهول، **مذكرات تاريخية**، ص68، 69.

44 كارين أرمسترونج، **القدس**، ص565.

45 محمد فريد، **البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية**، تحقيق: د. أحمد زكريا الشلق، ط2 (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005م)، ص165.

46 أفصح عنه بوضوح في جريدة تصدر في صفد 24 مايو 1839 (أي في ظل الحكم المصري) كما نقل ذلك إيلي ليفي أبو عسل.

47 إيلي ليفي أبو عسل، **يقظة العالم اليهودي**، ص144 وما بعدها.

48 كان يُطلق اسم سورية في ذلك الوقت على جميع الشام.

49 إيلي ليفي أبو عسل، **يقظة العالم اليهودي**، ص150، 151.

50 Ben Halpern and Jehuda Reinharz, **Zionism and the Creation of a New Society**, (Oxford: Oxford University Press, 1998), p. 43

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org

51 Jonathan Frankel, **The Damascus Affair**, p.376.

52 عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 1999م)، 177/6.

53 إيلي ليفي أبو عسل، **يقظة العالم اليهودي**، ص171.

54 عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 177/6.

55 عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 167/3.

56 عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 161/6.

57 عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 153/6 وما بعدها.

58 قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ص164، 165.

59 محمد فريد، **البهجة التوفيقية**، ص185.

60 محمد فريد، **البهجة التوفيقية**، ص205؛ قسطنيطن بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ص272 وما بعدها.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
isravakfi.org